

Distr.: General  
17 September 2012  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والعشرون  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

## تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

١- إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بالاستعراض الدوري الشامل. وإننا ننظر إليه كألية فريدة وهامة للغاية لتقاسم أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ولتعزيز تحسين حقوق الإنسان باستمرار على أرض الواقع.

٢- ومن هذا المنطلق، استعرضت حكومة المملكة المتحدة بعناية الـ ١٣٢ توصية المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل لها بالتشاور مع الإدارات التي فُوضت إليها السلطة في اسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية. وفضلاً عن ذلك، طلبت حكومة المملكة المتحدة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيها وغيرها من منظمات المجتمع المدني تقديم آرائها التي تم التفكير فيها ملياً خلال مداولاتنا. ونتيجة لذلك يسرنا أن نتمكن من الإفادة بأن المملكة المتحدة قادرة على قبول ٩١ توصية بالكامل أو جزئياً.

٣- وتتمحور هذه الإضافة حول المواضيع الواردة في التقرير الوطني للمملكة المتحدة المقدم في آذار/مارس ٢٠١٢. وحرصاً على الشفافية، فإن هذه الإضافة تُستكمل بوثيقة مرفقة تبين موقف حكومة المملكة المتحدة بشأن جميع التوصيات (بما في ذلك التوصيات التي لا تحظى بدعم المملكة المتحدة) حسب ترتيبها العددي وتتضمن مساهمات من الإدارات التي فُوضت إليها السلطة بشأن هذه التوصيات التي تقع ضمن اختصاصاتها التي مُنحتها. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الموقع الشبكي <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/GBSession13.aspx>.

٤- والتوصيات التي تحظى بدعم المملكة المتحدة بالكامل هي التوصيات التي ندعم فيها الروح أو المبدأ ورائها في آن معاً والتي يمكننا تطبيقها عملياً. ويسر المملكة المتحدة أيضاً قبول التوصيات التي قمنا بالفعل بتنفيذها أو تلك المتعلقة بإجراءات يجري تنفيذها بالفعل، دون أن يعني ذلك، بأي حال من الأحوال، أننا نعتبر أن جهودنا الحالية غير كافية.

٥- والتوصيات التي تحظى بدعم المملكة المتحدة جزئياً هي التوصيات التي ندعم فيها روح ومبدأ التوصية لكننا غير قادرين على تنفيذها إلا جزئياً بسبب عوامل منها القانونية أو الدستورية. وتتضمن أيضاً توصيات تدعم فيها المملكة المتحدة مبدأ التوصية ونعتبر أنفسنا أننا ملزمون بها دون أن ندعم أي اقتراح بأن جهودنا الحالية غير كافية أو أنها تقصر دون الممارسة الجيدة المتبعة في مجال محدد.

٦- والتوصيات التي لا تتمتع بدعم المملكة المتحدة هي بصورة عامة التوصيات التي لا يسعنا أن نلتزم بتنفيذها في هذه المرحلة، سواء وافقنا أم لم نوافق على المبادئ ورائ التوصية، أو تلك التي قمنا مؤخراً بمراجعة موقفنا بشأن الموضوع قيد البحث؛ أو تلك التي رفضنا فيها الادعاءات المقدمة.

٧- وفضلاً عن ذلك، فإن حكومة المملكة المتحدة تدرك أن عدد القضايا التي أثارها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في بلاغاتها في إطار الاستعراض

الدوري الشامل لم تنعكس خلال الحوار التفاعلي للمملكة المتحدة أو في توصيات الفريق العامل، ومن الأمثلة في هذا الصدد مثال حقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الجريمة والوصول إلى القضاء، بما في ذلك تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالمساعدة القانونية. ومن غير اللائق متابعة هذه المسائل في الإضافة، بل إننا نعتزم متابعتها بصورة منفصلة كجزء من التزامنا بمواصلة التعاطي مع المجتمع المدني فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل وملاحظات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وبالمثل، فإننا توخينا العناية لرد كتابةً على أسئلة الدول الأعضاء التي قُدمت أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل التي لم يُردّ عليها بالكامل أثناء الحوار التفاعلي أو التي لم تُتناول في توصيات الفريق العامل.

٨- والمملكة المتحدة ملتزمة بتقديم معلومات محدثة إلى الفريق العامل بشأن التقدم المحرز من خلال تقديم تقرير منتصف المدة، في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى موافقة المملكة المتحدة على تقديم معلومات محدثة بشأن التوصيات إلى الفريق العامل المعني بإحراز تقدم فإنها وافقت أيضاً، أثناء استعراضها لعام ٢٠١٢، على تقديم معلومات محدثة عن موقفها إزاء التوصيات التي لم تقبلها. وهذا هو جزء من التزامها إزاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والممثل في إبقاء جميع التوصيات قيد النظر والاعتراف بأن الهدف الأساسي للاستعراض الدوري الشامل - المتمثل في تحسين حقوق الإنسان باستمرار على أرض الواقع - لا يمكن بلوغه إلا إذا واصلت البلدان تقبل التوصيات برحابة صدر من استعراض إلى آخر.

### الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ حقوق الإنسان محلياً

٩- تحظى التوصيات الواردة أدناه بدعم المملكة المتحدة:

١١-٢ و ١١-٥ و ١١-٧ و ١١-١٠ و ١١-٢١ و ١١-٢٢ و ١١-٢٤ و ١١-٢٩ و ١١-٣٠ و ١١-٣٢ و ١١-٣٦ و ١١-٣٧ و ١١-٣٨ و ١١-٣٩ و ١١-٤٥ و ١١-٤٦ و ١١-٤٧ و ١١-٤٨ و ١١-١٢٤.

١٠- تحظى التوصيتان الواردتان أدناه بدعم جزئي من المملكة المتحدة:

١١-٤ و ١١-٣٤.

١١- لا تحظى التوصيات التالية بدعم المملكة المتحدة:

١١-١ و ١١-٣ و ١١-٦ و ١١-٨ و ١١-٩ و ١١-١١ و ١١-١٢ و ١١-١٣ و ١١-١٤ و ١١-١٥ و ١١-١٦ و ١١-١٧ و ١١-١٨ و ١١-١٩ و ١١-٢٠ و ١١-٢٣ و ١١-٢٥ و ١١-٢٦ و ١١-٢٧ و ١١-٢٨ و ١١-٣١ و ١١-٣٥.

## الحقوق والمسؤوليات

١٢ - تحظى التوصيات التالية بدعم المملكة المتحدة:

١٠١-١١٠ و ١٠٠-١١٠ و ٩٨-١١٠ و ٩٧-١١٠.

## العدالة والأمن

١٣ - تحظى التوصيات التالية بدعم المملكة المتحدة:

١١٠-٨٣ و ١١٠-٨٤ و ١١٠-٨٥ و ١١٠-٨٦ و ١١٠-٨٧ و ١١٠-٨٨<sup>(١)</sup>  
 و ١١٠-٨٩ و ١١٠-١١٩ و ١١٠-١٢٠ و ١١٠-١٢١ و ١١٠-١٢٣ و ١١٠-١٢٥  
 و ١١٠-١٢٦ و ١١٠-٢٨.

١٤ - تحظى التوصيات التالية بدعم جزئي من المملكة المتحدة:

١١٠-٥٦ و ١١٠-٥٨ و ١١٠-٦٧ و ١١٠-٦٨ و ١١٠-٨٢ و ١١٠-١١٨.

١٥ - لا تحظى التوصيات التالية بدعم المملكة المتحدة:

١١٠-٣٣ و ١١٠-٥٤ و ١١٠-٥٥ و ١١٠-٥٧ و ١١٠-٨١ و ١١٠-٩٢  
 و ١١٠-١٢٢ و ١١٠-١٢٧.

## حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وملتزمسي اللجوء

١٦ - تحظى التوصيات التالية بدعم المملكة المتحدة:

١١٠-٧٢ و ١١٠-٧٣ و ١١٠-٧٤ و ١١٠-٩٣ و ١١٠-١٠٧ و ١١٠-١٠٩.

١٧ - تحظى التوصيات التالية بدعم جزئي من المملكة المتحدة:

١١٠-٤٤ و ١١٠-٧٥ و ١١٠-٧٦ و ١١٠-١٠٨ و ١١٠-١١٠ و ١١٠-١١١  
 و ١١٠-١١٢ و ١١٠-١١٣ و ١١٠-١١٤.

١٨ - لا تحظى التوصيتان الواردتان أدناه بدعم المملكة المتحدة:

١١٠-٩٩ و ١١٠-١٥.

## حماية حقوق الأفراد والمجموعات المستضعفة وتعزيز المساواة

١٩ - تحظى التوصيات التالية بدعم المملكة المتحدة:

(١) تفسر المملكة المتحدة كلمة "إدماج" على أنها سياسة بشأن السجينات تتطابق مع "مبادئ بانكوك".

٤٠-١١٠ و ٤١-١١٠ و ٤٢-١١٠ و ٤٣-١١٠ و ٤٩-١١٠ و ٥٠-١١٠  
٥١-١١٠ و ٥٢-١١٠ و ٥٣-١١٠ و ٥٩-١١٠ و ٦٠-١١٠ و ٦٢-١١٠ و ٦٣-١١٠  
٦٤-١١٠ و ٦٥-١١٠ و ٦٩-١١٠ و ٧٠-١١٠ و ٧١-١١٠ و ٩٠-١١٠ و ٩٦-١١٠  
و ١٠٣-١١٠ و ١٠٦-١١٠ و ١١٦-١١٠ و ١١٧-١١٠.

٢٠- تحظى التوصيتان الواردتان أدناه بدعم جزئي من المملكة المتحدة:  
١١٠-٦٦<sup>(٢)</sup> و ١١٠-٩١.

٢١- لا تحظى التوصيات الواردة أدناه بدعم المملكة المتحدة:

٦١-١١٠ و ٧٧-١١٠ و ٧٨-١١٠ و ٧٩-١١٠ و ٨٠-١١٠ و ٩٤-١١٠  
و ٩٥-١١٠ و ١٠٢-١١٠.

### التنمية الدولية

٢٢- تحظى التوصيات الواردة أدناه بدعم المملكة المتحدة:

١٠٤-١١٠ و ١٠٥-١١٠<sup>(٣)</sup> و ١٢٩-١١٠ و ١٣٠-١١٠ و ١٣١-١١٠.

### توصيات خارج نطاق الاستعراض الدوري الشامل

٢٣- ١١٠-١٣٢- تعتقد المملكة المتحدة أن هذه التوصية تقع خارج نطاق الاستعراض الدوري الشامل الذي وُضع لمراجعة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومعايير حقوق الإنسان والالتزامات الطوعية المتعلقة بحقوق الإنسان.

(٢) إن موافقة حكومة المملكة المتحدة جزئياً لهذه التوصية يوضح أنها تعتبر أن قانون المساواة لعام ٢٠١٠ يقدم حماية كافية وشاملة من التمييز وبذلك فإنها ترفض أي مزاعم بأن جهودنا الحالية غير كافية أو أنها دون مستوى الممارسة الجيدة. ومع ذلك، وكما تم بشأن جميع التشريعات الجديدة، فإن الحكومة ملتزمة بمراجعة القانون في عام ٢٠١٥ لضمان تطبيقه وفقاً للغرض المنشود منه. ويشكل النظر في فعالية السياسات في مجال مكافحة التمييز جزءاً من هذا الاستعراض.

(٣) ترى المملكة المتحدة أن الوفد الألماني لم يتح له الوقت الكافي لتقديم توصيته ١١٠-١٠٥ ولكن بعد التشاور مع الوفد لتحديد المعنى الحقيقي للتوصية، فإن المملكة المتحدة فسرت التوصية على النحو التالي "الاعتراف الكامل بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي".